

# مختصر منهجية المذاهب الفقهية الأربعة عند أهل السنة والجماعة

## المقدمة

نشأ الفقه الإسلامي منذ عصر الصحابة رضي الله عنهم بوصفه علمًا يعنى بفهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام العملية منها، وذلك لتنظيم حياة المسلمين في عباداتهم ومعاملاتهم وسائر شؤونهم. ومع اتساع رقعة الدولة الإسلامية وظهور وقائع ومساائل جديدة لم تكن معروفة من قبل، نشأت الحاجة إلى الاجتهاد المنضبط في استنباط الأحكام الشرعية. وقد كان الصحابة والتابعون يمارسون هذا الاجتهاد مستندين إلى القرآن الكريم والسنة النبوية، ثم إلى فهمهم لمقاصد الشريعة وقواعدها العامة.

ومع مرور الزمن تبلورت مدارس فقهية متعددة في الأمصار الإسلامية الكبرى، كان لكل منها منهج في الاستدلال وطريقة في فهم النصوص وتنزيلها على الوقائع. وقد استقر الأمر في نهاية المطاف على أربعة مذاهب فقهية كبرى عند أهل السنة والجماعة، وهي مذاهب الأئمة: أبو حنيفة النعمان، ومالك بن أنس، ومحمد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل. وقد شكلت هذه المذاهب مدارس علمية راسخة في الفقه الإسلامي، وامتدت آثارها عبر القرون في مختلف أرجاء العالم الإسلامي.

ولا يمثل اختلاف هذه المذاهب تضادًا في الدين أو تناقضًا في الأحكام، بل يعكس تنوعًا في مناهج الاجتهاد وفهم النصوص، وهو ما أتاح للفقه الإسلامي مرونة كبيرة وقدرة على استيعاب اختلاف البيئات والأحوال. ومن هنا فإن دراسة هذه المذاهب لا تهدف فقط إلى معرفة الأحكام الفقهية، بل إلى فهم مناهج الاستنباط التي أسهمت في بناء التراث الفقهي الإسلامي.

## المبحث الأول: المذهب الحنفي

يُعد المذهب الحنفي أقدم المذاهب الفقهية الأربعة وأكثرها انتشارًا في مناطق واسعة من العالم الإسلامي. ويرجع هذا المذهب إلى الإمام أبو حنيفة النعمان، الذي وُلد سنة 80 للهجرة في مدينة الكوفة بالعراق، ونشأ في بيئة علمية نشطة كانت تمثل أحد أهم مراكز الفقه في العالم الإسلامي آنذاك. وقد كان أبو حنيفة من أصل فارسي، وكان في بداية حياته يعمل في التجارة، الأمر الذي أكسبه خبرة واسعة بطبيعة المعاملات الاقتصادية وأحوال الناس، وهو ما انعكس لاحقًا على منهجه الفقهي الذي اتسم بقدر كبير من الواقعية والمرونة.

تلقى أبو حنيفة العلم على عدد من كبار علماء التابعين، وكان من أبرز شيوخه حماد بن أبي سليمان، الذي لازمه سنوات طويلة حتى أصبح من كبار فقهاء العراق. وقد عُرف الإمام أبو حنيفة بذكائه الحاد وقدرته على التحليل والاستنباط، حتى أصبح مرجعًا علميًا يقصده طلاب العلم من مختلف الأمصار.

أما منهجه الفقهي فقد اتسم بالترتيب المنهجي في الاستدلال، حيث كان يبدأ بالرجوع إلى القرآن الكريم، ثم إلى السنة النبوية الصحيحة، فإن لم يجد نصًا صريحًا رجع إلى أقوال الصحابة، فإن اختلفوا اختار من أقوالهم ما يراه أقرب إلى الدليل. فإذا لم يجد في ذلك كله نصًا صريحًا لجأ إلى القياس، وهو إلحاق مسألة لا نص فيها بمسألة ورد فيها نص لاشتراكهما في العلة. وقد توسع الإمام أبو حنيفة في استخدام القياس نظرًا لكثرة الوقائع الجديدة التي ظهرت في بيئة العراق.

ومن أبرز ما يميز المنهج الحنفي اعتماده على ما يسمى بالاستحسان، وهو العدول عن القياس الظاهر إلى حكم آخر يحقق مصلحة أقوى أو يرفع حرجًا عن الناس. وقد اعتبر الحنفية الاستحسان وسيلة لضبط القياس ومنع نتائجه التي قد تؤدي أحيانًا إلى مشقة أو تضيق. كما اعتمدوا على العرف في بعض مسائل المعاملات، معتبرين أن العادات المستقرة بين الناس يمكن أن تكون مصدرًا لتفسير العقود وتحديد الالتزامات.

وقد انعكس هذا المنهج على عدد من المسائل الفقهية التي تميز بها المذهب الحنفي. فمن ذلك مثلاً أن الحنفية يرون أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء إلا إذا كان مصحوباً بشهوة، بينما يرى غيرهم أن مجرد اللمس قد ينقض الوضوء. كما يرون أن قراءة الإمام في الصلاة الجهرية تكفي المأموم، فلا يجب عليه قراءة الفاتحة خلف الإمام. كذلك يرى الحنفية وجوب الزكاة في حلي الذهب والفضة إذا بلغ النصاب، وهو رأي يخالف فيه بعض المذاهب الأخرى.

وقد انتشر المذهب الحنفي انتشاراً واسعاً بفضل تلاميذ الإمام أبي حنيفة، وعلى رأسهم الفقيهان الكبيران أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم ومحمد بن الحسن الشيباني، اللذان قاما بتدوين فقه الإمام ونشره في الأمصار. ومع مرور الزمن أصبح هذا المذهب المذهب الرسمي في الدولة العباسية ثم في الدولة العثمانية، مما أسهم في انتشاره في مناطق واسعة من آسيا الوسطى والأناضول وشبه القارة الهندية.



## المبحث الثاني: المذهب المالكي

ينتسب المذهب المالكي إلى الإمام مالك بن أنس، أحد أعلام الفقه والحديث في القرن الثاني الهجري. وقد وُلد الإمام مالك سنة 93 للهجرة في المدينة المنورة، ونشأ في بيئة علمية متميزة كانت تحتفظ بتراث الصحابة والتابعين، حيث كانت المدينة آنذاك مركزاً مهماً لرواية الحديث النبوي وتلقي العلم.

تلقى الإمام مالك العلم على عدد كبير من العلماء، وكان من أبرز شيوخه نافع مولى ابن عمر، وابن شهاب الزهري. وقد اشتهر الإمام مالك بتمسكه الشديد بالسنة النبوية وحرصه على اتباع آثار الصحابة والتابعين. ويُعد كتابه **الموطأ** من أقدم الكتب التي جمعت بين الحديث والفقه، وقد احتوى على عدد كبير من الأحاديث والآثار الفقهية.

أما منهج الإمام مالك في الفقه فيقوم على مجموعة من الأصول التي تميز بها مذهبه، وفي مقدمتها القرآن الكريم والسنة النبوية، ثم ما يُعرف بعمل أهل المدينة. وقد اعتبر الإمام مالك أن عمل أهل المدينة يمثل انعكاساً عملياً للسنة النبوية، لأن المدينة كانت موطن النبي ﷺ والصحابة، وبالتالي فإن ما استقر عليه عمل أهلها يحمل قدرًا كبيراً من الموثوقية.

ومن الأصول التي اعتمدها الإمام مالك أيضاً المصالح المرسلّة، وهي المصالح التي لم يرد نص خاص باعتبارها أو بإلغائها، لكنها تحقق منفعة عامة للناس. كما اعتمد على سد الذرائع، وهو منع الوسائل التي قد تؤدي إلى الوقوع في الحرام، حتى لو كانت في الأصل مباحة.

وقد انعكس هذا المنهج على عدد من الأحكام الفقهية التي تميز بها المذهب المالكي. فمن ذلك مثلاً جواز إرسال اليدين في الصلاة، حيث يرى المالكية أن الأصل في الصلاة هو الوقوف بخشوع دون لزوم وضع اليدين على الصدر. كما يتميز

المذهب المالكي بتشديده في بعض مسائل المعاملات، خصوصًا ما يتعلق بالبيوع التي قد تؤدي إلى الغرر أو النزاع بين الناس.

وقد انتشر المذهب المالكي انتشارًا واسعًا في بلاد المغرب والأندلس وغرب أفريقيا، وذلك بفضل جهود العلماء والتلاميذ الذين حملوا هذا المذهب إلى تلك المناطق. وكان من أبرز تلاميذ الإمام مالك الفقيه عبد الرحمن بن القاسم الذي كان له دور كبير في نقل فقه الإمام مالك وتدوينه.



## المبحث الثالث: المذهب الشافعي

ينتسب المذهب الشافعي إلى الإمام محمد بن إدريس الشافعي، الذي يُعد أحد أعظم علماء الإسلام في مجال الفقه وأصول الفقه. وقد وُلد سنة 150 للهجرة، وهو نفس العام الذي توفي فيه الإمام أبو حنيفة، ونشأ في مكة المكرمة حيث حفظ القرآن الكريم في سن مبكرة، ثم اتجه إلى طلب العلم على كبار العلماء في الحجاز والعراق.

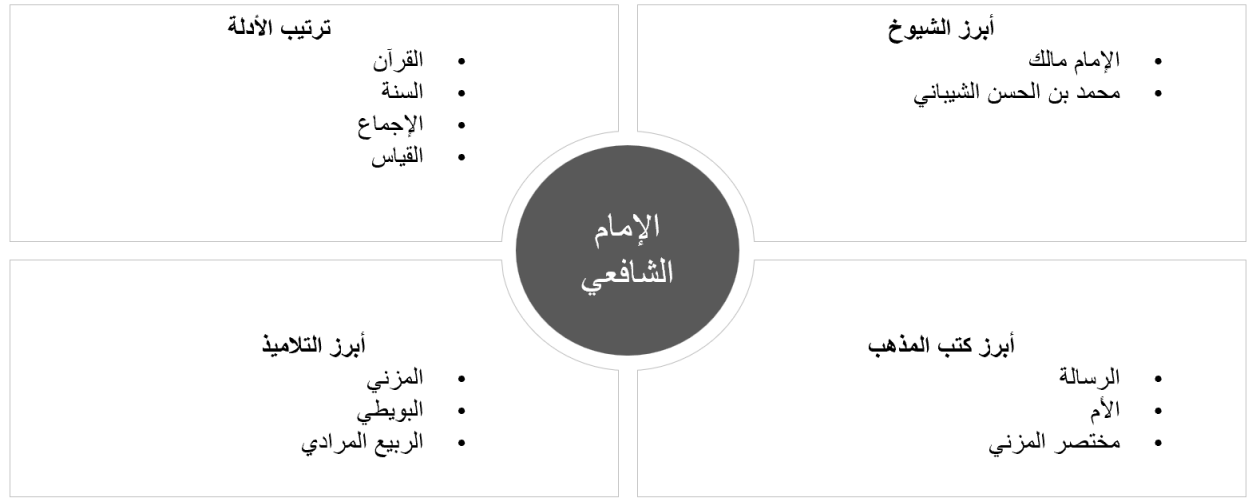
وقد تتلمذ الإمام الشافعي على الإمام مالك بن أنس في المدينة المنورة، حيث أخذ عنه علم الحديث والفقه، ثم انتقل إلى العراق واطلع على فقه مدرسة الرأي التي يمثلها الحنفية. وقد أسهم هذا التنوع في تكوين شخصية علمية متميزة جمعت بين مدرستي الحديث والرأي.

ويُعد الإمام الشافعي المؤسس الحقيقي لعلم أصول الفقه، حيث وضع القواعد المنهجية للاستدلال الفقهي في كتابه الشهير الرسالة. وقد سعى في هذا الكتاب إلى ضبط منهج الاجتهاد وتحديد مصادر التشريع وترتيبها، بحيث لا يترك المجال للاجتهاد غير المنضبط.

ويقوم منهج الإمام الشافعي على تقديم القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، ثم الإجماع، ثم القياس المنضبط. وقد رفض الإمام الشافعي الاستحسان بوصفه مصدرًا مستقلًا للتشريع، لأنه رأى أن فتح باب الاستحسان قد يؤدي إلى إدخال الآراء الشخصية في الأحكام الشرعية.

وقد انعكس هذا المنهج على عدد من الأحكام الفقهية التي تميز بها المذهب الشافعي. فمن ذلك مثلاً القول بأن لمس المرأة ينقض الوضوء مطلقًا إذا كان بدون حائل، استنادًا إلى ظاهر النصوص. كما يرى الشافعية أن قراءة الفاتحة ركن من أركان الصلاة لا تصح الصلاة بدونها لكل مصلٍ، سواء كان إمامًا أو مأمومًا أو منفردًا.

وقد انتشر المذهب الشافعي في مناطق واسعة من العالم الإسلامي، خصوصاً في مصر واليمن وبلاد الشام، ثم انتقل إلى شرق أفريقيا وجنوب شرق آسيا، حيث أصبح المذهب الغالب في إندونيسيا وماليزيا.



## المبحث الرابع: المذهب الحنبلي

ينتسب المذهب الحنبلي إلى الإمام أحمد بن حنبل، أحد كبار أئمة الحديث والفقهاء في القرن الثالث الهجري. وقد وُلد سنة 164 للهجرة في مدينة بغداد، ونشأ في بيئة علمية ازدهرت فيها حركة تدوين الحديث النبوي.

وقد عُرف الإمام أحمد بحفظه الواسع للحديث النبوي، حتى قيل إنه كان يحفظ مئات الآلاف من الأحاديث. وقد جمع جزءاً كبيراً منها في كتابه الشهير **المسند**، الذي يعد من أكبر كتب الحديث في التراث الإسلامي.

ويقوم منهج الإمام أحمد في الفقه على تقديم النصوص الشرعية على الرأي والاجتهاد، ولذلك كان يعتمد في استنباط الأحكام على القرآن الكريم والسنة النبوية وأقوال الصحابة، ولا يلجأ إلى القياس إلا عند الضرورة. وقد كان حريصاً على الاحتياط في الفتوى والابتعاد عن التوسع في الرأي.

ومن المسائل الفقهية التي تميز بها المذهب الحنبلي القول بأن أكل لحم الإبل ينقض الوضوء، استناداً إلى حديث نبوي خاص في هذه المسألة. كما يتميز المذهب الحنبلي بالاهتمام الشديد بمتابعة النصوص والآثار، وهو ما جعله قريباً من منهج أهل الحديث.

وقد انتشر المذهب الحنبلي بدرجة أقل من بقية المذاهب، لكنه ظل حاضراً في بعض مناطق العالم الإسلامي، خصوصاً في الجزيرة العربية، حيث أصبح المذهب الغالب في المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج.



## المبحث الخامس: الأدوات الأصولية الأساسية في الفقه الإسلامي

### أولاً: القياس

القياس هو أحد أهم أدوات الاجتهاد عند جمهور الفقهاء، ويُقصد به: **إلحاق مسألة لا نص فيها بمسألة ورد فيها نص، لاشتراكهما في علة الحكم.** ويتكوّن القياس من أربعة أركان:

1. **الأصل:** المسألة التي ورد فيها النص.
2. **الفرع:** المسألة الجديدة.
3. **العلة:** السبب الذي بني عليه الحكم.
4. **الحكم:** النتيجة الشرعية.

مثل تحريم الخمر في النص. فالعلة هي الإسكار وبناءً عليه يقاس: المخدرات الحديثة: محرمة لأنها تشترك في علة الإسكار أو تخييب العقل. وقد كان الإمام أبو حنيفة من أكثر الأئمة استعمالاً للقياس، خصوصاً بسبب قلة الأحاديث المتداولة في العراق مقارنة بالحجاز.

### ثانياً: الاستحسان

الاستحسان يُقصد به:

العدول عن القياس الظاهر إلى قياس أقوى أو دليل أقوى يحقق العدل والمصلحة. أي أن الفقيه يترك القياس العام إذا كان تطبيقه يؤدي إلى حرج أو ظلم.

أمثلة للاستحسان

## • مسألة الماء في البئر

لو سقطت نجاسة في بئر ماء فالقياس البسيط يقول كل الماء نجس ويجب إفراغ البئر بالكامل ولكن هذا صعب جدًا على الناس. فقال الفقهاء بالاستحسان:

يُنزح مقدار معين من الماء فقط ويطهر الباقي و يتضح هنا أنهم تركوا القياس إلى حكم أيسر.

## • عقد الاستصناع (طلب صناعة شيء)

مثل أن تطلب من نجار أن يصنع لك بابًا فالقياس الفقهي القديم يقول لا يجوز بيع شيء غير موجود. لكن بالحاجة والاستحسان قال الفقهاء:

يجوز عقد الاستصناع. وهذا أصبح أساسًا لكثير من المعاملات الصناعية الحديثة.

## ثالثًا: العرف

العرف هو:

ما اعتاده الناس واستقر في تعاملاتهم وأقوالهم حتى صار مفهومًا بينهم دون حاجة إلى تصريح.

وفي المذهب الحنفي يُعتبر العرف دليلًا فقهيًا يُرجع إليه عند:

• عدم وجود نص صريح في القرآن أو السنة

• أو عند تفسير العقود والألفاظ.

ولهذا قال فقهاء الحنفية القاعدة المشهورة: "العادة محكّمة"

أي أن العادة والعرف يمكن أن يُبنى عليها الحكم الشرعي في بعض المسائل.

## أمثلة للعرف

### • تفسير ألفاظ العقود

لو قال شخص لشخص آخر: "أجرتك البيت" ولم يحدد التفاصيل. هنا يُرجع إلى العرف لمعرفة:

• مدة الإيجار المعتادة

• ما يشمل البيت من مرافق

• من يتحمل الصيانة

فالعرف هنا يكمل العقد.

### • تحديد النفقة في الزواج

في القرآن ورد الأمر بالنفقة، لكن لم تُحدد قيمتها. الحنفية يقولون:

النفقة تُقدّر حسب عرف البلد وحال الزوج.

مثال:

✓ النفقة في القاهرة تختلف عن قرية صغيرة

✓ نفقة الغني تختلف عن الفقير

## رابعاً: المصالح المرسلة

من أهم ما يميز منهج الإمام مالك اعتماده على المصلحة العامة.

المصالح المرسلة: مصلحة لم يرد نص باعتبارها أو إلغائها ولكنها تحقق منفعة للناس.

أمثلة للمصالح المرسلة

- جمع القرآن في مصحف واحد.
- إنشاء السجون.
- تدوين الدواوين.

هذه أمور لم تكن في زمن النبي ﷺ لكنها تحقق مصلحة عامة.

## خامساً: سد الذرائع

سد الذرائع يعني: منع الأمور المباحة إذا كانت تؤدي غالباً إلى الحرام.

مثل بيع السلاح وقت الفتنة. الأصل أن البيع جائز، لكن إذا أدى إلى قتل المسلمين يُمنع. وقد توسع المالكية كثيراً في هذا الأصل.

## المبحث السادس: قواعد الاستنباط وأصول الفقه عند الإمام الشافعي

يُعد الإمام الشافعي من أعظم علماء الإسلام الذين أسهموا في تفعيد علم أصول الفقه، بل إن كثيراً من العلماء يرونه المؤسس الحقيقي لهذا العلم بصورته المنهجية. وقيل عصره كان الفقهاء يستنبطون الأحكام من النصوص، لكن دون صياغة منهج علمي مكتوب يحدد قواعد الاستدلال بدقة. فجاء الشافعي ووضع هذه القواعد في كتابه الشهير الرسالة، الذي يُعد أول كتاب متكامل في أصول الفقه.

وقد كان هدف الشافعي من تأسيس هذا العلم ضبط عملية الاجتهاد ومنع الفوضى في الاستنباط، بحيث لا يعتمد الفقيه على الرأي المجرد أو الاستحسان غير المنضبط، بل على قواعد محددة تعود في النهاية إلى النصوص الشرعية.

## أولاً: مفهوم أصول الفقه عند الشافعي

أصول الفقه عند الشافعي هي: القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية.

أي أنها علم يجيب عن سؤال كيف يستخرج الفقيه الحكم الشرعي من القرآن والسنة؟ فبدل أن يكون الاجتهاد مجرد فهم شخصي للنص، يصبح عملية علمية لها ضوابط محددة.

## ثانياً: ترتيب الأدلة الشرعية عند الإمام الشافعي

وضع الشافعي ترتيباً واضحاً لمصادر التشريع، وهو من أكثر الأنظمة دقة في تاريخ الفقه.

### 1. القرآن الكريم

كان الشافعي يرى أن كل الأحكام الشرعية ترجع إلى القرآن بأحد ثلاثة طرق:

- نص صريح مباشر
- بيان من السنة
- قياس على حكم ورد في القرآن

### 2. السنة النبوية

كان الشافعي من أعظم المدافعين عن حجية السنة، وقد خاض جدالاً علمياً كبيراً مع بعض الفرق التي قللت من مكانة الحديث. وكان يؤكد أن: السنة وحي من الله، لكنها وحي غير متلو.

وقد قسم السنة من حيث علاقتها بالقرآن إلى ثلاثة أنواع:

- سنة مؤكدة لما في القرآن  
مثل تحريم القتل والسرقة.
- سنة مفسرة للقرآن  
مثل بيان عدد ركعات الصلاة.
- سنة مستقلة بالحكم  
مثل تحريم الجمع بين المرأة وعمتها.

### 3. الإجماع

الإجماع عند الشافعي هو: اتفاق علماء المسلمين في عصر من العصور على حكم شرعي.

وكان يرى أن الإجماع حجة قطعية، لكنه ضيق مفهومه مقارنة ببعض الفقهاء. فهو يرى أن الإجماع الحقيقي هو:

إجماع الأمة كلها وليس إجماع أهل بلد معين. ولهذا كان يتحفظ في ادعاء الإجماع.

### 4. القياس

القياس هو المصدر الرابع عند الشافعي. لكنه وضع له شروطاً صارمة حتى لا يتحول إلى رأي شخصي.

شروط القياس عند الشافعي

1. وجود أصل ثابت بالنص.
2. وجود علة واضحة للحكم.
3. أن تكون العلة منضبطة.

4. أن يشترك الفرع مع الأصل في العلة.

وكان يرى أن القياس ضرورة لأن النصوص محدودة والوقائع غير محدودة.

### ثالثاً: منهج الشافعي في التعامل مع النصوص

وضع الشافعي قواعد دقيقة لفهم النصوص الشرعية. ومن أهم هذه القواعد:

#### 1. العام والخاص

النص العام يشمل جميع الأفراد. مثال: (السارق والسارقة)

هذا حكم عام. لكن قد يأتي نص آخر يخصصه. وهكذا لا بد للفقهاء أن يجمع بين النصوص.

#### 2. المطلق والمقيد

المطلق هو النص الذي لم يقيد بشرط. بينما المقيد هو النص الذي جاء فيه شرط أو وصف.

مثال تحرير رقبة وردت مطلقة في بعض الآيات ومقيدة بالإيمان في آيات أخرى. فيحمل المطلق على المقيد.

#### 3. الناسخ والمنسوخ

بعض الأحكام قد تُنسخ بأحكام لاحقة. لكن النسخ لا يُقبل إلا بشروط:

- ثبوت النصين.
- معرفة المتقدم والمتأخر.
- تعذر الجمع بينهما.

### رابعاً: موقف الشافعي من الاستحسان

كان الشافعي من أشد الأئمة رفضاً للاستحسان. وكان يقول عبارته الشهيرة:

"من استحسن فقد شرع"

والمقصود بذلك أنه خشي أن يتحول الاستحسان إلى تشريع مبني على الرأي الشخصي. فهو يرى أن الحكم الشرعي يجب أن يستند إلى نص أو إجماع أو قياس صحيح وليس مجرد تقدير عقلي للمصلحة.

## المبحث السابع: المقارنة بين مناهج الأئمة الأربعة

رغم أن الأئمة الأربعة يتفقون في اعتمادهم على القرآن الكريم والسنة النبوية بوصفهما المصدرين الأساسيين للتشريع، فإنهم يختلفون في بعض طرق الاستدلال وترتيب الأدلة. ويرجع هذا الاختلاف إلى عوامل متعددة، من أهمها اختلاف البيئات العلمية التي نشأوا فيها، واختلاف مقدار ما وصل إليهم من الأحاديث، إضافة إلى اختلاف طرائقهم في فهم النصوص.

فالإمام أبو حنيفة توسع في استخدام القياس والاستحسان نظرًا لكثرة الوقائع الجديدة في بيئة العراق، بينما اعتمد الإمام مالك بدرجة كبيرة على عمل أهل المدينة والمصالح المرسلة. أما الإمام الشافعي فقد سعى إلى ضبط منهج الاستدلال وتقنين علم أصول الفقه، في حين اتجه الإمام أحمد بن حنبل إلى تقديم النصوص والآثار على الرأي والاجتهاد قدر الإمكان.

## مقارنة بين مناهج الأئمة الأربعة

العنصر	الحنفي	المالكي	الشافعي	الحنبلي
الاعتماد على القياس	قوي جدًا	متوسط	قوي	محدود
الاستحسان	معتمد	قليل	مرفوض	نادر
العرف	مهم	مهم	محدود	محدود
المصالح المرسله	محدود	أساسي	مرفوض غالبًا	محدود
سد الذرائع	قليل	واسع	قليل	متوسط
الاعتماد على الحديث	متوسط	قوي	قوي جدًا	الأقوى

و اليكم مقارنة فقهية بين المذاهب الأربعة في ثلاثة مسائل:

1. قراءة الفاتحة للمأموم في الصلاة

2. لمس المرأة وهل ينقض الوضوء

3. رفع اليدين في الصلاة

والجدول التالي يوضح الرأي مع التعليل الفقهي المختصر لكل مذهب.

### • قراءة الفاتحة للمأموم في الصلاة الجهرية

المذهب	الرأي الفقهي مع التعليل
المذهب الحنفي	يرى الحنفية أن المأموم لا يقرأ الفاتحة خلف الإمام، سواء في الصلاة الجهرية أو السرية، لأن قراءة الإمام تكفي عن المأموم. ويستدلون بحديث «من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة»، ويقولون تعالى <i>بِإِذْنِ قُرَيْشٍ الْقُرْآنَ فَاذْمَعُوا لَهُ وَأَنصَتُوا</i> . ولذلك يجعلون وظيفة المأموم هي الاستماع والإنصات لقراءة الإمام.
المذهب المالكي	يرى المالكية أن المأموم لا يقرأ الفاتحة في الصلاة الجهرية بل ينصت للإمام، بينما يقرأها في الصلاة السرية. ويعللون ذلك بأن المقصود من الصلاة الجهرية هو سماع القرآن من الإمام، أما في السرية فلا يسمع المأموم القراءة، فيقرأ لنفسه.
المذهب الشافعي	يرى الشافعية أن قراءة الفاتحة واجبة على كل مصلٍ، إمامًا كان أو مأمومًا أو منفردًا، في كل ركعة. ويستدلون بحديث «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»، ويعتبرون أن هذا الحديث عام يشمل جميع المصلين.
المذهب الحنبلي	يرى الحنابلة أن المأموم يقرأ الفاتحة في الصلاة السرية، أما في الجهرية فيسقط عنه الوجوب إذا سمع قراءة الإمام، لكنه إن قرأها في سكتات الإمام فلا بأس. فهم يجمعون بين الأدلة الواردة في المسألة.

### • لمس المرأة وهل ينقض الوضوء

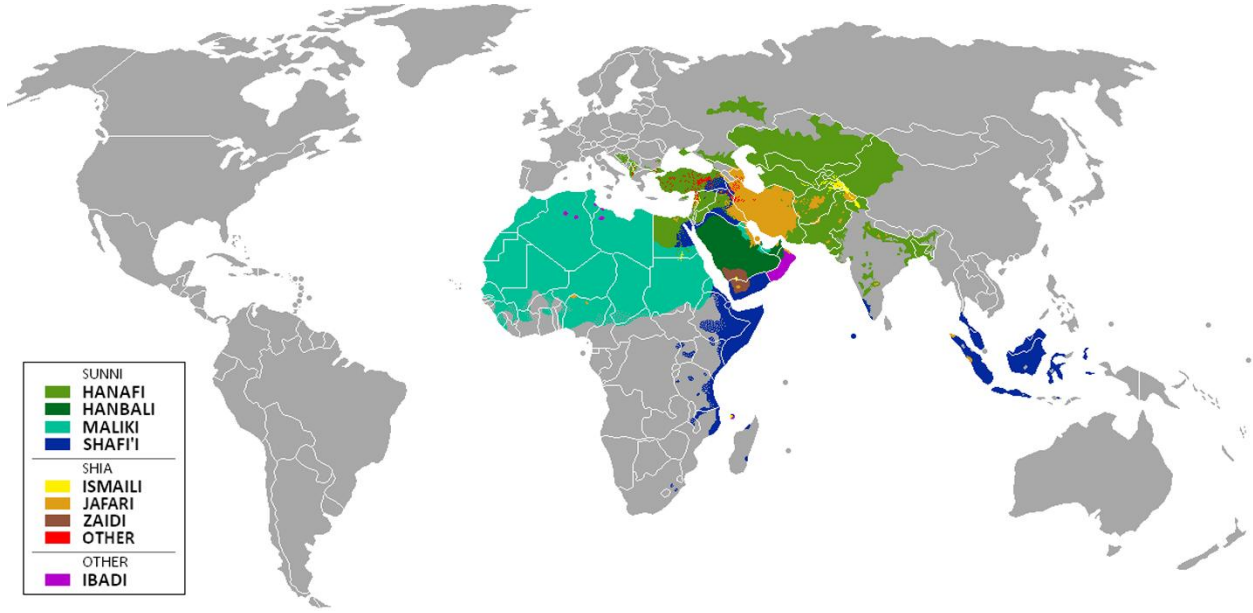
المذهب	الرأي الفقهي مع التعليل
المذهب الحنفي	يرى الحنفية أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء مطلقاً، سواء كان بشهوة أو بغير شهوة، لأنهم يفسرون قوله تعالى <i>أو لامستم النساء</i> بمعنى الجماع وليس مجرد اللمس. كما يستدلون بأحاديث تشير إلى أن النبي ﷺ كان يلمس بعض زوجاته ثم يصلي دون أن يتوضأ.
المذهب المالكي	يرى المالكية أن لمس المرأة ينقض الوضوء إذا كان مصحوباً بشهوة، أما إذا كان بدون شهوة فلا ينقض الوضوء. وهم يجمعون بين الأدلة القرآنية والحديثية ويجعلون الشهوة هي العلة المؤثرة.
المذهب الشافعي	يرى الشافعية أن لمس المرأة الأجنبية ينقض الوضوء مطلقاً سواء كان بشهوة أو بغير شهوة، لأنهم يأخذون بظاهر الآية <i>أو لامستم النساء</i> ويجعلون اللمس نفسه ناقضاً للوضوء.
المذهب الحنبلي	يرى الحنابلة أن لمس المرأة ينقض الوضوء إذا كان بشهوة، أما إذا كان بغير شهوة فلا ينقض. ويستدلون بالأحاديث التي تدل على أن النبي ﷺ كان يلمس زوجاته دون وضوء مع حملها على عدم وجود شهوة.

#### • رفع اليدين في الصلاة

المذهب	الرأي الفقهي مع التعليل
المذهب الحنفي	يرى الحنفية أن رفع اليدين يكون عند تكبيرة الإحرام فقط، ولا يُس كراره عند الركوع أو الرفع منه. ويستدلون بأحاديث وردت عن بعض الصحابة مثل ابن مسعود تشير إلى أن النبي ﷺ كان يرفع يديه في أول الصلاة فقط.
المذهب المالكي	يرى المالكية أن رفع اليدين يكون في تكبيرة الإحرام فقط في المشهور من المذهب، وإن كان بعض فقهاءهم يجيزون الرفع في مواضع أخرى. ويعتمدون على عمل أهل المدينة وعلى بعض الروايات الواردة في ذلك.
المذهب الشافعي	يرى الشافعية أن رفع اليدين سنة مؤكدة في أربعة مواضع: عند تكبيرة الإحرام، وعند الركوع، وعند الرفع من الركوع، وعند القيام من التشهد الأول. ويستدلون بأحاديث صحيحة عن ابن عمر تصف صلاة النبي ﷺ.
المذهب الحنبلي	يرى الحنابلة مثل الشافعية استحباب رفع اليدين في عدة مواضع من الصلاة، اعتماداً على الأحاديث الصحيحة الواردة في ذلك، ويعتبرونها من سنن الصلاة الثابتة.

## المبحث الثامن: انتشار المذاهب في العالم الإسلامي

انتشرت المذاهب الأربعة في مناطق مختلفة من العالم الإسلامي نتيجة عوامل تاريخية وسياسية وعلمية. فقد انتشر المذهب الحنفي في الأناضول وآسيا الوسطى وشبه القارة الهندية، بينما أصبح المذهب المالكي هو الغالب في بلاد المغرب العربي وغرب أفريقيا. أما المذهب الشافعي فقد انتشر في مصر واليمن وشرق أفريقيا وجنوب شرق آسيا، في حين ظل المذهب الحنبلي أكثر انتشاراً في الجزيرة العربية.



## المبحث التاسع: مذاهب سنية لم تنتشر أو اندثرت

مع أن الفقه السني استقر في النهاية على أربعة مذاهب رئيسية، إلا أن التاريخ الإسلامي شهد وجود مذاهب فقهية أخرى أسسها علماء مجتهدين كبار لكنها لم تستمر لأسباب تاريخية أو سياسية أو علمية منها:

✓ كثرة التلاميذ الذين نقلوا المذهب.

✓ تدوين الكتب الفقهية.

✓ دعم بعض الدول الإسلامية لهذه المذاهب.

✓ انتشار المدارس العلمية التي تدرّسها.

ومن أشهر هذه المذاهب:

- **مذهب الإمام الأوزاعي**

وكان مذهبه منتشرًا في:

✓ الشام

✓ الأندلس

قبل أن يحل محله لاحقًا المذهب المالكي.

وكان الأوزاعي يعتمد كثيرًا على عمل أهل الشام كما اعتمد مالك على عمل أهل المدينة.

- **مذهب الإمام الليث بن سعد**

وكان من كبار علماء مصر حتى قال عنه الإمام الشافعي:

"الليث أفتقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به".

أي أن مذهبه لم ينتشر بسبب قلة التلاميذ الذين دونوا علمه.

#### • المذهب الظاهري لابن حزم الأندلسي

ويقوم مذهبه على:

✓ الأخذ بظاهر النصوص

✓ رفض القياس

✓ رفض التعليل العقلي للأحكام

ومن أشهر كتبه: **المحلى**

وقد انتشر هذا المذهب في الأندلس فترة من الزمن لكنه لم يستمر بعد سقوطها.

### المبحث العاشر: الاختلاف الفقهي وأثره في سعة الشريعة

يمثل الاختلاف الفقهي بين الأئمة الأربعة ظاهرة علمية طبيعية في أي نظام قانوني أو فقهي يعتمد على الاجتهاد. وقد كان هذا الاختلاف ناتجاً عن اختلاف في فهم النصوص أو في طرق الاستدلال، وليس عن تعارض في أصول الدين أو مقاصده.

وقد أدرك الأئمة أنفسهم هذه الحقيقة، فكانوا يؤكدون دائماً أن آراءهم اجتهادات بشرية تحتمل الخطأ والصواب. ومن أشهر ما نُقل في هذا الباب قول الإمام مالك بن أنس: **"كل يؤخذ من قوله ويرد إلا صاحب هذا القبر"**، مشيراً إلى قبر النبي ﷺ. كما قال الإمام محمد بن إدريس الشافعي: **"رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب"**.

ومن هنا فإن اختلاف المذاهب الفقهية لم يكن سبباً في التفرقة بين المسلمين، بل كان مصدرًا لثراء علمي كبير، حيث أتاح تعدد الآراء الفقهية قدرًا من السعة والمرونة في تطبيق الأحكام الشرعية في مختلف البيئات والظروف.

### الخاتمة

وبعد هذا العرض الموجز لنشأة المذاهب الفقهية الأربعة ومنهج أئمتها في الاستنباط، يتبين أن هؤلاء الأئمة كانوا من أعلام الأمة الذين جمعوا بين العلم الغزير والورع والتقوى، وأسهموا إسهامًا عظيمًا في حفظ الشريعة وبيان أحكامها. فقد تميز كل إمام بمنهج علمي خاص في التعامل مع النصوص الشرعية واستنباط الأحكام منها، وهو ما أدى إلى تنوع المدارس الفقهية واتساع دائرة الاجتهاد في الفقه الإسلامي.

ومع ما وقع بينهم من اختلاف في بعض المسائل الفقهية، فإن ذلك لم يكن اختلاف خصومة أو تعصب، بل كان اختلاف اجتهاد مبنياً على فهم النصوص وترتيب الأدلة وترجيح بعضها على بعض. وقد ظل الاحترام المتبادل بينهم وبين تلاميذهم سمة واضحة في تاريخ الفقه الإسلامي، وهو ما تؤكد كلماتهم في الثناء على بعضهم البعض.

فقد قال الإمام الشافعي في حق الإمام أبي حنيفة: **"الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة"**، اعترافًا بمكانته في تطوير الفقه والاستنباط. كما قال الشافعي أيضًا في مدح شيخه الإمام مالك بن أنس: **"إنذا نُكر العلماء فمالك النجم"**، مشيرًا إلى مكانته بين علماء عصره. أما الإمام أحمد بن حنبل فقد عبّر عن تقديره الكبير للإمام الشافعي بقوله: **"ما صليت صلاة منذ أربعين سنة إلا وأنا أدعو للشافعي"**، وهو دليل على عمق العلاقة العلمية والإنسانية التي جمعت بينهما.

كما أثنى الإمام الشافعي على الإمام أحمد بقوله: **"خرجت من بغداد وما خلفت بها رجلاً أفضل ولا أعلم ولا أروع من أحمد بن حنبل"**. وتدل هذه الأقوال وغيرها على أن الأئمة الأربعة كانوا يدركون قيمة العلم ويقدرّون جهود بعضهم بعضاً، رغم اختلافهم في بعض فروع الفقه.

ومن هنا فإن تنوع المذاهب الفقهية في الإسلام يمثل ثراءً علمياً وتشريعياً، إذ أتاح للأمة سعة في الفهم والعمل ضمن إطار الشريعة الإسلامية. وقد أدرك علماء المسلمين عبر العصور أن هذا الاختلاف الفقهي إنما هو اختلاف تنوع واجتهاد، لا اختلاف تضاد، وأنه يعكس حيوية الفقه الإسلامي وقدرته على مواكبة الأحوال والوقائع المختلفة.

وعليه فإن دراسة المذاهب الفقهية لا ينبغي أن تكون مدخلاً للتعصب أو التفرقة، بل وسيلة لفهم التراث الفقهي العظيم الذي سسّركه أئمة الإسلام، واستلهم منهجهم في الاجتهاد والبحث العلمي القائم على احترام الدليل وتقدير آراء العلماء.